الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

مقتل 108 أشخاص بسبب التعذيب خلال شهر نيسان 2015

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير
ثانياً: ملخص تنفيذي
ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب
رابعاً: التوصيات
شكر

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام 2011 وحتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف إطلاقاً بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت تحت التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.
يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لا بد من تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ترتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها».

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.
نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا عبر الرابط التالي:

ثانياً: ملخص تنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 108 حالات وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في نيسان/ 2015، يتوزعون على النحو التالي:

- **القوات الحكومية:** 104
- **الجماعات المتشددة:**

تنظيم داعش: 1

جبهة النصرة: 3

فيما يبدو أن حالات القتل تحت التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين.

محافظة إدلب سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 19 شخصاً، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على الشكل التالي:

18 في حماة، 17 في درعا، 14 في ريف دمشق، 11 في كل من دمشق وحمص، 8 في دير الزور، 5 في حلب، 2 في الحسكة، 1 في كل من السويداء والقنيطرة والرقة.

أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في نيسان فهي:

4 إعلاميين، 3 أساتذة، متطوع في الهلال الأحمر، كهل، صلة قرابة.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

إعلاميون:

قتيبة محمد بكو شيخاني

قتيبة محمد بكو شيخاني، مدير المكتب الإعلامي لحزب الأنصار، من أبناء حي القابون بدمشق، اعتقلته القوات الحكومية ظهراً من مكتبته في حي الشعلان بدمشق بتاريخ 31/ كانون الأول/ 2012، علمنا يوم الجمعة 3/ نيسان/ 2015 أن ذويه قد تعرفوا على صورته من خلال صور ضحايا التعذيب التي تم التقاطها بواسطة قيصر(ضابط منشق كان مكلفاً بتصوير جثث الضحايا) وتم نشر قسم منها بطرق عشوائية، وليس قيصر هو من قام بعملية النشر.

أحمد إبراهيم نقرش، إعلامي، من أبناء مدينة الضمير بريف دمشق، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 23/ كانون الأول/ 2011، وأكد لنا أهله أنه كان بحالة صحية جيدة قبل الاعتقال، أخبرنا ذووه يوم الثلاثاء 7/ نيسان/ 2015 أن الجهات الأمنية أكدت لهم خبر وفاته جراء التعذيب داخل سجن صيدنايا بريف دمشق.

ن.م (تم التحفظ على الاسم لدواع أمنية)، إعلامي، من أبناء محافظة حماة، اعتقلته القوات الحكومية قبل ثلاث سنوات ونصف، وقد كان سليماً وبصحة جيدة حينها، في يوم الخميس 16/ نيسان/ 2015 أخبرنا ذووه أن إحدى الجهات الأمنية أبلغتهم بوفاته بسبب التعذيب.

ج.ب (تم التحفظ على الاسم لدواع أمنية)، إعلامي، من أبناء محافظة دمشق، اعتقلته القوات الحكومية في 3/ حزيران/ 2012، أخبرنا ذووه أنه في يوم السبت 18/ نيسان/ 2015 تم إعدامه في سجن صيدنايا بريف دمشق، وذلك بقرار من المحكمة الميدانية بدمشق.

أساتذة:

عبد السلام محمد الضيخ

عبد السلام محمد الضيخ، مدرس، من أبناء مدينة تلبيسة بمحافظة حمص، مدير مدرسة ثانوية في مدينة تلبيسة، يبلغ من العمر 41 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية قبل قرابة شهر ونصف، يوم الإثنين 6/ نيسان/ 2015 أبلغنا أهله أنهم تأكدوا من وفاته بسبب التعذيب داخل أحد الأفرع الأمنية بدمشق.

بشير محمد النصار، مدرس لغة فرنسية، من أبناء مدينة الصنمين بدرعا، يبلغ من العمر 60 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية قبل نحو 3 أشهر في مدينة درعا، الجدير بالذكر أن وضعه الصحي كان سيئاً قبل الاعتقال، أخبرنا أهله يوم الخميس 9/ نيسان/ 2015 أن فرع الأمن العسكري بدمشق أخبرهم بوفاته بسبب التعذيب.

مناف سويدان، مدرس شريعة، من أبناء بلدة معربة بدرعا، اعتقلته القوات الحكومية في وقت سابق، أكد لنا أهله يوم الخميس 30/ نيسان/ 2015 أنهم تأكدوا من وفاته تحت التعذيب، وقام فرع الأمن العسكري بتسليمهم أوراقه الشخصية.

متطوع في الهلال الأحمر:

باسل نجدت عصمان بيك، متطوع في الهلال الأحمر، من أبناء مدينة دير الزور، يبلغ من العمر 22 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية في حي الجورة بمدينة دير الزور قبل نحو 8 أشهر، أخبرنا أهله يوم السبت 4/ نيسان/ 2015 أنه لدى مراجعتهم أحد الأفرع الأمنية بدمشق تم إبلاغهم بوفاته.

كهول:

حمّاده حسن الكمار الحريري، كهل، من أبناء بلدة بصر الحرير بمحافظة درعا، يبلغ من العمر 75 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية قبل ثلاثة أيام في مدينة ازرع، تحقّق أهله في يوم الثلاثاء 28/ نيسان/ 2015 من وفاته بسبب التعذيب داخل اللواء 12 بمحافظة درعا.

صلات قربى:

عبد الله سعيد خنيفس وأخوه عبد الرحمن، من أبناء بلدة خان الشيح بمحافظة ريف دمشق، اعتقلهما تنظيم جبهة النصرة قبل قرابة سبعة أشهر، يوم الأحد 19/ نيسان/ 2015 أخبرنا أهلهما أنهم تأكدوا من خبر وفاتهما بسبب التعذيب.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، – وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه–، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس النظام الحاكم، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. مارست بعض الجماعات المتشددة أفعال التعذيب، التي تشكل جرائم حرب.

إلى المجتمع الدولي:

يبدو أن مجلس الأمن عاجز تماماً عن اتخاذ أي فعل أو ردع للنظام الحاكم في سوريا بعد أربع سنوات من القتل المستمر والواسع، على الرغم من الأدلة القاطعة الثابتة بحسب لجنة التحقيق المستقلة، وبحسب ما أثبتناه في توثيق مئات المجازر والانتهاكات، التي مازالت مستمرة حتى لحظة إصدار هذا التقرير، فلا بد من مساعدتنا لرفع دعوى للمدعي العام في محكمة الجنايات الدولية بشكل مباشر، وذلك بما نمتلكه من كم هائل من الأدلة التي وثقناها بأنفسنا، كما أن على مجلس الأمن تطبيق القرارات التي اتخذها بشأن سوريا ومحاسبة جميع من ينتهكها.

شكر

خالص الشكر لكل من تعاون وساهم في إيصال المعلومات إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونخص بالذكر الناشطين المتعاونين. خالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا، والتقدير الكبير لتعاونهم على الرغم من فداحة معاناتهم.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان